فوق الطاولة

فراس القاضي

الخطيئة الحقيقية

لا أحد ينكر أن تدعيم أي حديث عن أي إنجاز بالأرقام يزيده مصداقية، ويقلل من التكهنات، ويضع المختصين أمام ما يمكن نقاشه وتقييمه، وللأمانة ليس لدينا أي نقص في هذه الناحية، بل على العكس تماماً، صار لدينا تخمة في الأرقام والنسب الدقيقة جداً، كأن تكون نسبة إنجاز أحد المشروعات ٣٢,٤٣ بالمئة (يخزي العين)، وأن الإنفاق في مشروع آخر وصل إلى ٣٦٦,٤٩٨,٢٦٣ ليرة، والـ٢٦٣ ليرة قبل الـ٣٦٦ مليوناً (لأنو الأمانة ما حملتها جبال).

لكن.. هل يستطيع أحد، وأحد هنا تشمل المختصين والصحفيين والخبراء والمتلقين، أن يتحقق من هذه الأرقام؟ من صحتها؟ أعتقد أن الجواب لا، لذا علينا أن نأخذها كما هي، نصدقها أو نكذبها، وحتى من يريد دراستها بشكل علمي، سيلاقي صعوبة كبيرة، أو استحالة، بسبب عدم توافر ما نسميه في الصحافة الاستقصائية (مصادر مفتوحة) في مؤسساتنا، نستطيع من خلالها القيام بدراسة تحليلية لرقم ما، فصار باستطاعة أي مدير، أو منفذ مشروع، أن يلقي إلينا بالرقم الذي يناسبه، والذي من الطبيعي لن يظهره بمظهر المقصر، وشخصياً خلال سنوات عملي الصحفي كنت حاضراً على الكثير من الجولات التفقدية لمشروعات تستطيع تخمين نسبة الإنجاز المنخفضة جداً فيها من النظرة الأولى، لنفاجأ بعدها خلال اجتماعات تتبع التنفيذ، بأن نسبة تنفيذ ذاك المشروع الذي لم نرَ فيه سوى غرفة الحارس الفارغة (لأن الحارس غالباً يعمل في مكان آخر خلال ساعات عمله في المشروع لكنه لم يجد من يخبره بأن هناك جولة) ٥٤,٩٢ بالمئة!

ربما نسب إنجاز المشروعات وإنفاقها وما يشبهه، من الصعب قليلاً على غير المطلع والمختص تقييم أرقامها، لكن ماذا عن أرقام المشروعات الاقتصادية؟ ماذا عن مئات مليارات الليرات لمشروعات اقتصادية تم ويتم تشميلها على قوانين الاستثمار؟ أين هذه المشروعات؟ ولماذا لم نلمس أي أثر لها على الأرض؟ ولماذا لم ينخفض سعر أي مادة على اعتبار أن زيادة العرض تخلق تنافساً يؤدي إلى تخفيض الأسعار؟ أين صبّ وفر إعادة توزيع الدعم الذي قُدر بآلاف المليارات؟

طرحنا كل هذه الأسئلة لنصل إلى السؤال الرئيسي: لماذا تغلقون أبوابكم وتخفون أرقامكم عن الصحفيين؟ وبأي منطق وعلى أي أساس تطلبون منهم الحديث عن موضوعات وسياسات معينة تحتاج إلى شرح لكن من دون أرقام بالإمكان تحليلها وتقييمها، بل النيل منهم إن أخطؤوا؟

صحفيو اليوم يعملون بأقل معلومات ممكنة، وأقل أرقام، وأصعب أنواع تواصل، وأقل حماية، وأضعف أجور قياساً بمجهودهم المضاعف، وخاصة العاملين في الشق الاقتصادي الذين يعتمد عملهم بشكل شبه كلي على الرقم، ونقصد الرقم الحقيقي، وليس الرقم الذي يحصلون عليه من إحدى المؤسسات أو الوزارات كجواب نهائي لا يمكن التأكد منه وبعد عدة محاولات قد تصل إلى مرحلة إراقة ماء الوجه للحصول على المعلومة. إن كانت أرقامكم صحيحة، فلمَ تخفونها وتمنعون الوصول إليها؟

باختصار، يتم التعامل مع الصحفيين كأعداء من نوع خاص، والخصوصية تكمن في أننا أعداء مطلوب منهم أن يدافعوا عمن يستعديهم بلا مبرر.

هذه هي الخطيئة، أو بتوصيف أدق، هذه خطيئة من الخطايا، أما تسرب حديث أقل من عادي إلى الجمهور بسبب خطأ تقني، فهو خطأ عادي جداً، يكاد لا يذكر في زحمة الخطايا.

ست ركائز للتحول الرقمي والهدف رفع ثقة المستفيد بالحكومة

خاص - الوطن

أكد مدير التحول الرقمي في وزارة الاتصالات والتقانة الدكتور محمد محمد في تصريح لـ«الوطن»، أن الإستراتيجية الوطنيّة للتّحوّل الرّقمي للخدمات الحكوميّة تقوم على ست ركائز إستراتيجية تم الاعتماد عليها، وتشكل المنطلقات الأساسية لتحقيق خطة التحول الرقمي في المرحلة القادمة.

وبين محمد أن الركائز تقوم على التكامل بالتطبيقات والخدمات وتكامل البنى التحتية وقواعد البيانات، والتمحور حول المواطن من خلال رفع جودة وكفاءة العمليات الحكومية لتلبية حاجات المستفيدين، والتنبؤ بها وتقديمها عبر قنوات إلكترونية متعددة، وتخفيف التكلفة والجهد عن المستفيد، والعمل على تعزيز الثقة من خلال رفع مستوى ثقة المستفيد بالحكومة، وثقة المستفيد والموظف الحكومي بالعمليات الإلكترونية.

وأوضح محمد أنه من الركائز الأخرى للإستراتيجية الشفافية من خلال تعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية، وفتح البيانات بما يدعم الشفافية والمساءلة من جهة والتنمية والابتكار من جهة أخرى، والمساءلة وتحقيق رقابة ومساءلة فعالة، وتعزيز تطبيق القوانين والتنمية من خلال تعظيم استفادة الأفراد من استخدام تقانة المعلومات والاتصالات وتحسين جودة الحياة للمواطنين، وخلق فرص لدعم الابتكار. وأشار محمد إلى أن أهمية الإستراتيجية تكمن من خلال دورها برفع مساهمة قطّاع تقنيّة المعلومات في النّاتج المحلّي الإجمالي GDP، وبجعل الخدمات العامّة رقميّة وشاملة ومتكاملة، وتحفيزها للابتكار في مجال التقنيّات الرّقميّة، وخلق فرص عمل جديدة، وتحقيق قفزات نوعيّة تمكّن الحكومة والمجتمع من تحقيق تغيّرات في إدارة شؤونها.

يذكر أنه في عدد أمس ضمن مادة بعنوان «مدير التحول الرقمي: فجوة في توافر البيانات الإحصائية وفريق عمل لأتمتة السجل الصناعي» تم بالخطأ نسب بيانات للمكتب المركزي للإحصاء لمدير التحول الرقمي الدكتور محمد محمد، لذا اقتضى التنويه.

التموين تدرس تصنيف التجار

الحلاق لـ«الوطن»: ظهر عدد من التجار بالفئة الرابعة وهم من كبار المكلفين ضريبياً

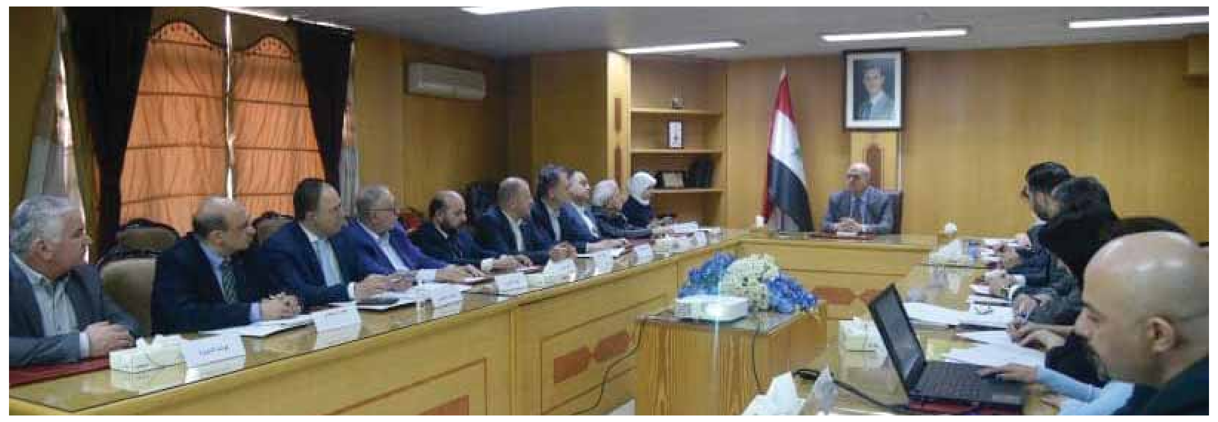

رامز محفوظ

عقد وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عمرو سالم اجتماعاً أمس مع وفد من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ووزارة المالية واتحاد غرف التجارة لمناقشة معايير تصنيف درجات السجل التجاري لدى غرف التجارة المقترحة من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك والشروط المطلوبة من أجل استمرار السجل أو استصدار سجل جديد وفق معايير تلامس الواقع الحقيقي لصاحب السجل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق أن المعايير السابقة التي وضعت لتصنيف درجات السجل التجاري قبل عام ٢٠١٠ والأرقام والتضخم تختلف عن المعايير الحالية للتصنيف، موضحاً أن الكتلة النقدية ورأس المال سابقاً كان بسيطاً ويختلف عن الكتلة المالية ورأس المال الحالي واليوم عندما كبرت رؤوس الأموال وأصبح هناك تضخم مالي أكبر من السابق أصبحنا بحاجة لإعادة الدراسة والنظر بمعايير مهمة تخص موضوع التصنيفات التجارية.

وأكد الحلاق أنه يجب إعادة النظر بآلية إعطاء التصنيفات للتجار كما يجب إعادة النظر بالمعايير الموضوعة لتصنيفهم وذلك وفق الظروف الحالية والمستجدة من أجل وضع خطة عمل للمستقبل لكل الفعاليات التجارية.

وكان سالم قد أشار خلال الاجتماع إلى أن معايير التصنيف أصبحت حاجة ملحة لتجاوز الخلل والأخطاء التي ظهرت بأماكن متعددة وخاصة ظهور بعض حاملي السجل التجاري من الفئة الرابعة وهم من كبار المكلفين ضريبياً، كما شدد على ضرورة وجود معايير محددة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر للحصول على السجل التجاري، وأهمية تحديد المعايير الدقيقة والعمل على ضبط السجل التجاري والتصنيف وفق الدرجة وحماية السجلات الوهمية مشدداً على تصنيف يعكس الواقع الحقيقي والابتعاد عن استخدام السجلات بطرق غير مشروعة.

وركز الوزير خلال الاجتماع على أهمية التعاون والتنسيق الدائم مع الجهات المعنية ومنها غرف التجارة لتأمين حاجات المواطن الأساسية وعدم تعرض الأسواق لفقدان أي مادة من خلال تأمينها وضبط أسعارها.

روسيا مستعدة لتصدير النفط ومنتجاته إلى الدول الصديقة بأي ثمن

الذهب يسجل ٢١٠ آلاف ليرة متأثراً بارتفاعه عالمياً

الوطن

أصدرت الجمعية الحرفية للصياغة وصنع المجوهرات في دمشق نشرة الأسعار أمس متضمنة رفع سعر الذهب، حيث سجل غرام الذهب عيار ٢١ قيراطاً ٢١٠٠٠٠ ليرة سورية للمبيع، و٢٠٩٥٠٠ ليرة للشراء، كما بلغ سعر غرام ١٨ قيراطاً ١٨٠٠٠٠ ليرة للمبيع، و١٧٩٥٠٠ ليرة للشراء.

في الغضون أصدرت الجمعية تعميماً بضرورة التزام الحرفيين بتسعيرتها، مشددة على أن أي حرفي يقوم ببيع أو شراء الذهب بسعر مخالف للتسعيرة يتحمل المساءلة القانونية.

وعلى التوازي ارتفعت أسعار الذهب عالمياً مع زيادة الإقبال على الملاذات الآمنة جراء الأزمة الأوكرانية ومنها المعدن النفيس لكن المكاسب كانت محدودة بسبب صعود الدولار.

وارتفع سعر الذهب في المعاملات الفورية إلى ١٩٧٩ر٨٦ دولاراً للأونصة، واستقرت العقود الأميركية الآجلة للذهب عند ١٩٨٣ر٦٠ دولاراً للأونصة، في حين زادت الفضة في المعاملات الفورية إلى ٢٥ر٥٨ دولاراً للأونصة وارتفع البلاتين إلى ٩٨٤ر٩٠ دولاراً للأونصة كما صعد البلاديوم إلى ٢٣٧٥ر٨٠ دولاراً للأونصة.

طاقة

ارتفعت أسعار النفط أمس وسط مخاوف مرتبطة بالإمدادات.

وذكرت «رويترز» أن خام برنت ارتفع إلى ١٠٥ر٩٠ دولارات للبرميل، وزادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط إلى ١٠١ر٧٣ دولار للبرميل.

في الغضون أعلن وزير الطاقة الروسي، نيكولاي شولغين، أن سعر النفط قد يرتفع إلى ١٥٠ دولاراً للبرميل الواحد، مشيراً في الوقت ذاته إلى أن الوضع الجيوسياسي والاقتصادي الحالي يعرقل وضع التوقعات.

وقال شولغين في حديثه لصحيفة «إيزفيستيا»: «إن تراوح سعر النفط بين ٨٠ و١٥٠ دولاراً للبرميل الواحد أمر ممكن في الأصل، لكن مهمتنا لا تنحصر في تخمين كم سيكلف النفط بل في ضمان عمل صناعة النفط».

وشدد في الوقت نفسه على استعداد روسيا لتصدير النفط ومنتجاته إلى الدول الصديقة بأي ثمن، وأضاف: إن حالة عدم اليقين الحالية تعرقل التوقعات وخاصة مع الأخذ في الاعتبار السلوك غير البناء للدول الغربية، مشيراً إلى أن التوقعات السابقة لم تأخذ في الاعتبار التغيرات في الوضع الجيوسياسي والاقتصادي.

وفي السياق ارتفع إنتاج النفط في إيران خلال شهر آذار المنصرم بـ٢ر٥٤٦ مليون برميل يومياً عن شهر شباط الذي سبقه.

ونقلت وكالة أنباء فارس الإيرانية عن تقرير لأمانة منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك قوله إن انتاج النفط الإيراني شهد زيادة في آذار بمعدل ٧ آلاف برميل يومياً عن شهر شباط الماضي، مشيراً إلى أن قيمة الخام الإيراني الثقيل من خامات أوبك سجلت ارتفاعاً أيضاً حيث بلغ متوسط سعر البرميل ١١٢ر٤٠ دولاراً في شهر آذار بزيادة ١٩ر٣٦ دولاراً أي بنسبة ٢٠ر٨ بالمئة شهرياً مقارنة بشهر شباط الذي سجل متوسطاً ٩٣ر٠٤ دولاراً للبرميل.

وعلى التوازي خفضت أوبك في تقريرها الشهري توقعات نمو الاقتصاد العالمي إلى ٣,٩ بالمئة من ٤,٢ بالمئة في ٢٠٢٢، حيث قالت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) في التقرير إن الطلب العالمي سيرتفع ٣,٦٧ ملايين برميل يومياً في ٢٠٢٢ بانخفاض ٤٨٠ ألف برميل يومياً عن توقعاتها السابقة.

وتوقعت منظمة الدول المصدرة للنفط انخفاض نمو الطلب العالمي على النفط بـ٥٠٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٢٢، إضافة إلى خفض توقعات نمو الإمدادات من خارج أوبك بـ٣٠٠ ألف برميل يومياً في ٢٠٢٢.

باحث اقتصادي لـ«الوطن»: رفع سعر الفائدة قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات

«المركزي» يرفع دولار الحوالات إلى ٢٨٠٠ ليرة وفائدة الودائع المصرفية إلى ١١ بالمئة

عبد الهادي شباط

رفع مصرف سورية المركزي سعر شراء دولار الحوالات الشخصية الواردة من الخارج وأسعار الفائدة على الودائع المصرفية.

وحسب بيان المركزي تم رفع سعر شراء الدولار لتسليم الحوالات الشخصية الواردة من الخارج إلى ٢٨٠٠ ليرة بدلاً من ٢٥٠٠ ليرة (وهو ما يمثل زيادة بمعدل ١١ بالمئة) وبيّن المركزي في توضيح له أنه استناداً لمجموعة من العوامل الموضوعية التي تتعلق بالوضع الاقتصادي العالمي، الذي يعاني من ارتفاع نسب التضخم، وزيادة أسعار معظم السلع وأجور نقلها، الذي انعكس بشكل مباشر على زيادة الأسعار في السوق المحلية، قام مصرف سورية المركزي برفع سعر نشرة المصارف والصرافة، ومنه رفع سعر صرف الحوالات الشخصية من ٢٥٠٠ إلى ٢٨٠٠، وهو السعر الذي يطبق على مجموعة من الحوالات منها حوالات المنظمات الدولية غير الحكومية، وحوالات منظمات الأمم المتحدة، والحوالات الواردة عبر شركة وسترن يونيون العالمية، لتعزيز قدرة هذه المنظمات على العمل في سورية، وتشجيع مُرسلي الحوالات من الدول الخارجية ولاسيما دول القارتين الأمريكيتين على إرسال الحوالات عبر شبكات التحويل النظامية، وأشار المركزي في بيانه إلى أن رفع سعر نشرة المصارف والصرافة يستتبع رفع سعر صرف نشرة الجمارك والطيران، التي يتم استناداً إليها تحصيل الرسوم المقدرة بالقطع الأجنبي.

وعلى التوازي، رفع المركزي سعر الفائدة على الودائع بالليرة السورية موضحاً في بيان آخر له أن رفع سعر الفائدة على الودائع يهدف إلى جذب المدخرات وتوجيه التسهيلات نحو الأنشطة الإنتاجية الداعمة للتنمية، حيث تبيَّن لمصرف سورية المركزي وجود تركُّز للودائع بالحسابات الجارية، مما دفع المصارف إلى التركيز على التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتغطية سحوباتها المحتملة، وهذا ما يُسبِّب زيادة مخاطر استخدام هذه التسهيلات بعمليات المضاربة، وزيادة سرعة دوران النقد، مما يولِّد المزيد من الضغوط التضخمية ويؤثر على استقرار سعر الصرف، إضافةً إلى عدم ملائمة أسعار الفائدة التي تدفعها المصارف على الودائع بالليرة السورية للواقع الاقتصادي، فكان لابدَّ من وضع سعر فائدة واقعي يعكس ظروف الاقتصاد السوري، ويساعد على إعادة هيكلة السيولة لدى المصارف، بتشجيع الادخار وتوجيه توظيف التسهيلات الائتمانية نحو الاستثمارات المجدية التي تدعم زيادة التشغيل والإنتاج، حيث تم تحديد سعر الفائدة بما يعكس فجوتي الناتج والتضخم، فتم احتساب سعر فائدة سنوية بنسبة ١١ بالمئة على الودائع لأجل شهر واحد، وتعتبر كحد أدنى لبقية الآجال، حيث تم الإبقاء على تحرير معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية، وترك تحديدها للمصارف بناءً على تكلفة الإيداع، بغية التخفيف من حدة المتاجرة بالقروض واستخدامها لأغراض المضاربة.

وفي متابعة أجرتها «الوطن» مع الباحث الاقتصادي الدكتور علي محمد حول أهمية و أثر رفع سعر الفائدة على الودائع المصرفية بالليرات السورية، أوضح أنه عند الحديث عن أسعار الفائدة فنحن نتكلم عن هدف وسيط للسياسة النقدية، شأنه شأن سعر الصرف أو العرض النقدي، فسعر الفائدة يعد عاملاً مؤثراً في كل من الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي على المدى القصير والمتوسط، لذا تعمل السلطات النقدية على استقراره بهدف استقرار التوقعات الإيجابية لكل من المودعين والمقترضين، فالمحافظة على أموال المودعين ومنحها عوائد جيدة، واستخدام هذه الودائع لأغراض الاستثمار يؤدي دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، سواءً زيادة الناتج المحلي الإجمالي أو ضبط معدلات التضخم.

وفي هذا الصدد، فإن القرار آنف الذكر عدّل القرار رقم ٩١ تاريخ ٥/٧/٢٠١٨ لجهة رفع سعر الفائدة للودائع لأجل شهر من ٧ بالمئة إلى ١١ بالمئة، أي إننا نتكلم عن نسبة رفع في معدل الفائدة تقارب ٥٧ بالمئة دفعة واحدة، وهذا الأمر يعود لدراسات قام بها المصرف المركزي، إلا أن اللافت في الأمر هو أن تغيرات أسعار الفائدة الاسمية تنعكس على التغيرات في أسعار الفائدة الحقيقية بلا شك وذلك في ظل عدم تغير توقعات التضخم في الأجل القصير، بمعنى آخر، في الفترات التي يتميز بها الاقتصاد بمرحلة من الاستقرار، لا كما الحالة التي يعيشها الاقتصاد السوري اليوم، وبالتالي فرفع سعر الفائدة بنسبة ٥٧ بالمئة عما كانت عليه سابقاً ليس بالرفع البسيط في هذه الظروف، فالسّلطات النّقديَّة تسعى للحفاظ على مستوى معدّلات الفائدة بما يتلاءم مع حاجة الاقتصاد، وأن تبقى تغيرات هذه المعدّلات ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، إذ إنَّ تقلُّبات سعر الفائدة يمكن أن تخلق حالة من عدم التأكُّد في الاقتصاد، وتجعل من الصّعب التخطيط للمستقبل.

وأضاف محمد: إن ارتفاع أسعار الفائدة قد يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك في مختلف القطاعات الاقتصادية، وبالتالي انخفاض حجم المبيعات والأرباح للشركات، كما أنه يستنزف جزءاً كبيراً من موارد الشركات التي تمول جزءاً من عملياتها بأموال مقترضة وذلك لتغطية الفوائد على تلك القروض وهذا يؤدي بدوره إلى انخفاض أرباحها من جهة، أو ارتفاع أسعار منتجاتها وسلعها من جهة أخرى (وهو الخيار الأقرب للتحقق) لتواكب زيادة التكلفة عليها، كما أنه قد يؤدِّي أيضاً إلى تراجع معدَّلات النُّموِّ الاقتصاديِّ؛ نظراً لارتفاع تكلفة الاقتراض، وهذا من شأنه أن يخفض من مستويات الطلب الكلِّي.

كما بين أنَّ ارتفاع أسعار الفائدة يجعل من الإيداع في المصارف بديلاً أكثر جاذبية من المجالات المتاحة في الاقتصاد السوري (وهي قليلة لضبابية الرؤية الاقتصادية المستقبلية للمواطن السوري) حيث يرغب المستثمر بتجنب المخاطر العالية والميل للاستثمار في الأصول ذات المخاطر المنخفضة، التي تحمل فائدة ثابتة كالودائع وأذونات الخزينة، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه اليوم، هل وضع الاقتصاد السوري في هذه الفترة وتسلسل القرارات الصادرة عن مصرف سورية المركزي ولاسيما اتباعه لسياسة حبس النقد خلال العام الماضي، هل تعتبر مشجعة لزيادة إقبال أصحاب المدخرات على ادخارها وإيداعها في المصارف؟ هذا السؤال لا يمكن التكهن بإجابته وهو رهن الأيام والشهور القادمة لا رهن العلاقات النظرية بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا ما ستفصح عنه القوائم المالية للمصارف نهاية العام.

ويرى محمد أن استكمال المصرف المركزي لسياسته بتوجيه الائتمان والقروض نحو المشاريع الإنتاجية والصناعية هو الهدف الأساسي لاستقرار الاقتصاد السوري، فالعلاقة بين معدَّل الفائدة في الأجل القصير وكمِّية النَّقد ليست علاقة مستقرَّة؛ لأنَّ الطلب على القروض يخضع لتحركات لا ترتبط فقط بمعدَّل الفائدة، فهناك مجموعة من العوامل التي تشجع أو تثبط الاستثمار، فما بالنا اليوم وقد ارتفعت أسعار الفائدة على القروض الموجهة لهذه المشاريع، إلا إذا تم تقديم دعم حكومي لمعدلات الفائدة لهذه المشاريع، وأعني بشكل دقيق المشاريع الخاصة بالمواد المكونة لبرنامج إحلال المستوردات، كما يقدم المصرف التجاري السوري على سبيل المثال دعماً بحدود ٧ نقاط لـ٣٣ مشروعاً استثمارياً لتصبح الفائدة عليها (ما قبل القرار الجديد الخاص بالفوائد) ٤ بالمئة عوضاً عن ١١ بالمئة.

> رفع الفائدة يجعل الإيداع في المصارف أكثر جاذبية من المجالات الأخرى

فاتورة الكهرباء التي كانت ١٢ ألف ليرة أصبحت حسب التسعيرة الجديدة ٧٧ ألف ليرة

نصر الدين: ٩٦ «قارئ عداد» في دمشق وهو عدد غير كافٍ

الوطن

أوضح مدير مركزي في وزارة الكهرباء أن حجم التغير في استهلاك الكهرباء بعد تطبيق التعرفة الجديدة للكهرباء لم يتم تحديده حتى الآن، وذلك بسبب ارتفاع ساعات التقنين خلال الأشهر الماضية وخاصة شهري كانون الأول والثاني وشباط، وارتفاع حاجة المستهلكين للكهرباء خاصة لأغراض التدفئة بعيداً عن الكلفة مع غياب وسائل التدفئة التقليدية.

وعن ارتفاع قيم فواتير الكهرباء التي تتداولها صفحات مواقع التواصل بعد التعرفة الجديدة في شهر تشرين الثاني من العام الماضي، إضافة لتراكمات في قيم الفواتير، فإن السبب يعود لعدم قراءة العداد، وتحميل استهلاك يعود لعدة دورات في فاتورة واحدة، مقابل بعض فواتير بقيمة استهلاك صفر وتشتمل فقط على الرسوم المالية.

وبين مدير المشتركين في مؤسسة نقل وتوزيع الكهرباء حسام نصر الدين في اتصال مع الوطن أن الأصل هو أن يقوم المؤشر بقراءة العداد في كل دورة، لكن هناك بعض الحالات لا يتمكن فيها عامل التأشير من قراءة كل العدادات لأسباب عدة، منها ارتفاع ساعات التقنين الذي حصر قراءة العداد في فترة وجود الكهرباء، وعدم التمكن من تنفيذ كل القراءات، وبالتالي ترد بعض القراءات على شكل صفر وفي هذه الحالة يمكن للمستهلك طلب التشريح الذي يتم تنفيذه وفق برنامج يعمل بناء على معايير محددة، وفي حال كان طلب المستهلك مُحقاً، يتم التشريح وتنخفض قيمة الفاتورة، وأضاف نصر الدين إن هناك نقصاً في عدد العاملين على قراءات العدادات، ومثال على ذلك في دمشق ٩٦ قارئاً فقط، وتتعقد المشكلة في المحافظات ذات المساحات الكبيرة مثل ريف دمشق وحلب وهو ما يشكل عبئاً أكبر على عامل التأشيرة، مؤكداً أن الوزارة تعمل على حصر حالات الخطأ في القراءات وزيادة الدقة ومعالجة أي حالة ترد لمكاتب الوزارة.

وأشار نصر الدين إلى أن معظم المستهلكين الذين استهلكوا ١٥٠٠ كيلو واط وصلت قيم فواتيرهم بعد التعرفة الجديدة لحدود ١٦ ألف ليرة بدل من ٦١٠٠ حسب التعرفة السابقة في حين من استهلك ألفي كيلو واط بلغت قيمة فاتورته ٧٧٥٠٠ ليرة بدلاً من ١٢ ألف حسب التعرفة السابقة، في حين وصلت قيمة الفاتورة ذات الاستهلاك ٢٥٠٠ كيلو واط إلى ١٣٠ ألف ليرة بدلاً من ١٨ ألف ليرة.

وكان مدير التخطيط في الوزارة أوضح في وقت سابق لـ«الوطن» أن إجمالي المشتركين في القطاع المنزلي يصل عددهم لحدود ٤،٥ ملايين مشترك منهم ٣،٥ ملايين استهلاكهم ضمن الشريحة الأولى من ١-٦٠٠ كيلو واط في الدورة وهو ما يمثل نحو ٧٠ بالمئة من المشتركين المنزليين وبالتالي لا تتجاوز قيم فواتيرهم في الدورة ١٢٠٠ ليرة.

بينما اعتبر أن معظم الزيادة على التعرفة كانت في الشريحة الرابعة والخامسة التي تصل فيها قيم الكيلو لحدود ١٥٠ ليرة لأن أصحاب هذه الشريحة ليسوا من ضمن الشرائح المستهدفة من الوزارة في الدعم لأنهم يمثلون شريحة عالية الاستهلاك ورغم ذلك يشملهم الدعم عبر استهلاكهم الذي يقع ضمن الشرائح الأولى مثل الشريحة الأولى التي تعرفتها ٢ ليرة، وأن الرسوم التي ترافق فاتورة الكهرباء تعود لوزارتي المالية والإدارة المحلية بمعدل ٢١ بالمئة من قيم الفاتورة تتوزع على نحو ١٠،٥ بالمئة لوزارة المالية ونحو ١١ بالمئة لوزارة الإدارة المحلية وهي ترتفع وتنخفض حسب قيمة الفاتورة.